المحاضرة الثامنة:

نظرية الطلب

تمهيد:

بعد التطرق إلى نظرية العرض نتناول في هذه المحاضرة نظرية الطلب حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال التفرقة في الدراسة بين نظرية العرض ونظرية الطلب لأن كلهما يعمل على تنظيم حركة السوق ولكن الفرق الواضح بينمهما أن الأول تهتم بالمنتج بينما الثاني تهتم بالمستهلك.

1- مفهوم الطلب:

يمكن أن نعرف الطلب بأنه: " الكميات التي يكون المستهلكون مستعدين وقادرين على شرائها عند الأثمان المحتملة لها في فترة زمنية معينة، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها "(السيد، 2018،ص11)

كما يعرف بأنه" مقدار ما يطلبه الفرد من هذه السلعة أو خدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة أو معينة"

ومن خلال التعريف يمكن أن نحدد أسس الطلب في مايلي:

- تحديد الكمية المطلوبة عند سعر معين وذلك أن الكمية تختلف من سعر إلى أخر إما بالزيادة أو النقص ولابد من اقتران الكمية المطلوبة بالسعر معين،
- تحديد الطلب خلال فترة معينة فلا شك أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في اليوم مثلا تختلف عن الكمية المطلوبة من نفس السلعة بعد أسبوع مثلا.
- لابد أن يكون الطلب دعم من بقوة شرائية قادرة على تحقيق هذا الطلب وإلا سيتحول إلى مجرد رغبة وتمني وهذا خارج مجال الاقتصاد.

2- العوامل المؤثرة في الطلب:

" هناك عوامل عديدة تؤثر على الطلب على السلع والخدمات سواء كان هذا من مستهلك واحد أو من عدة مستهلكين فضلا عن عامل السعر وأن العوامل تعمل على نقل منحنى الطلب إلى اليمين فيزداد الطلب أو اليسار فتقل الكميات المطلوبة ومن أهم هذه العوامل الأتي:

أ- دخول المستهلكين:

من الواضح أن العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما ودخل المستهلك هي علاقة طردية، أي كلما زاد دخل المستهلك كلما زادت الكمية المطلوبة من السلعة والعكس صحيح ولكن بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ب-ذوق المستهلكين:

من أهم محددات الطلب على السلعة معينة هو ذوق مستهلكي تلك السلعة وتفضيلاتهم، لذا فإن أي عامل يؤثر على ذوق وتفضيلات المستهلكين سيؤثر سلبا أم ايجابا على الطلب لتلك السلعة، وهنا ستكون العلاقة التي تربط الطلب بذوق المستهلكين طردية، بمعنى أنه كلما زاد تفضيل المستهلكين لسلعة معينة كلما زادت الكميات المطلوبة من تلك السلعة والعكس صحيح بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة.(طاقة، الزيود، صافي، عجلان،2008، ص ص46 -47)

ت-أسعار السلع البديلة والمكملة:

" يقصد بالسلعة البديلة تلك السلعة التي يمكن أن تعطي اشباعا مماثلا أو مقاربا للإشباع الذي يمكن أن تعطيه سلعة أخرى للفرد المستهلك. من أمثلة ذلك لحم البقر كبديل عن لحم الغنم، وبصورة عامة من المتوقع أن يؤدي انخفاض سعر السلعة البديلة(تحرك سالب) إلى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى –الاصلية- والعكس صحيح حيث ارتفاع أسعار السلعة البديلة يؤدي إلى تحول المستهلكين إلى السلعة الأصلية.

ث- نمط توزيع الدخل القومي:

يتأثر الطلب على السلع والخدمات بصيغة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع. فحين تستحوذ أقلية من الأفراد على الجانب الأكبر من الدخل القومي، فإن النمط الاستهلاكي لهذا المجتمع لابد أن يختلف من النمط الاستهلاكي لمجتمع آخر يصل فيه الدخل القومي إلى نفس المقدار، لكنه يعتمد منهجية تتسع فيها قاعدة توزيع الدخل القومي بحيث تقل حدة التفاوت في الدخول.

ج-حجم السكان:

من الواضح أن زيادة حجم السكان تؤدي إلى زيادة الحجم الاجمالي من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد، ولكن لكي تتحول هذه الاحتياجات إلى الطلب، لابد أن يرافق ذلك توافر القرة الشرائية التي تتيح للأفراد التعبير عن احتياجاتهم ..، وهذا يفترض بدوره أن يتزامن التوسع السكاني مع توسع فرص التشغيل التي تتيح للأفراد الحصول على القدرة الشرائية اللازمة ، كما تتيح المجال لزيادة الانتاج.

وبسب ما تقدم فإن الاقتصادي يميل إلى اعتبار معدل نمو السكان ونمط توزيع الدخل القومي كمتغيرين خارجيين عند دراسة الطلب على السلعة أو خدمة.(العكيلي،2000، ص19)

3- قانون الطلب:

" ينص قانون الطلب على الكمية المطلوبة من السلعة – في فترة زمنية معينة- تتزايد بانخفاض السعر، وتتناقص بارتفاع السعر، وذلك بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. ويتضح من خلال هذا القانون أن العلاقة بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة من هذه السلعة هي علاقة عكسية، كما يبين أن السعر متغير مستقل وأن الكمية المطلوبة من السلعة متغير تابع، بمعنى أن الثمن هو من يؤثر في الكمية المطلوبة.

ويمكن تصوير هذه العلاقة في ما يسمى جدول الطلب وذلك على النحو التالي:

جدول الطلب

ثمن الوحدة من السلعة (العملة)	الكمية المطلوبة من السلعة اليوم
8	-
7	1
6	2
5	3
4	4
3	5
2	6
1	7

من الجدول السابق يتضح أنه إذا كان ثمن الوحدة من السلعة س(8 دينار) لن يقبل المستهلك على شراء هذه السلعة لارتفاع ثمنها حيث كلما انخفض سعر الوحدة كلما زاد اقبال الأفراد على شرائها وهو ما يظهر أن انخفاض ثمن السلعة إلى دينار واحد كانت الكمية المطلوبة 7. وهذه العلاقة يمكن أن تظهر في شكل